دراسة قياسية للعلاقة بين التجارة الخارجية ومجمل التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة

الدكتور نور الدين هرمز* **الدكتور علي أحمد****

سميع معين شحرور***

الملخص

هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية السورية (الصادرات والواردات)، وبين رأس المال المستثمر (مجمل التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة) في القطاع الصناعي السوري خلال الفترة 2000-2019. تمّ الاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews.10 في تحليل البيانات، وتمّ استخدام المنهج الكمي القياسي، وتمّ تحديد الإطار الزمني للبحث خلال الفترة 2000-2019.

توصل البحث إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين التجارة الخارجية السورية (الصادرات والواردات)، وبين رأس المال المستثمر (مجمل التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة) خلال الفترة 2000-2019، حيث تؤثر الصادرات بشكل طردي في رأس المال المستثمر وكل تغير بمقدار وحدة واحدة في الصادرات يؤدي إلى ارتفاع بمقدار 0.059 وحدة في السنة التالية، كما تؤثر الواردات بشكل سلبي في رأس المال المستثمر حيث أنه كل زيادة بمقدار وحدة واحدة يؤدي لانخفاض بمقدار 0.024 في رأس المال المستثمر.

كلمات مفتاحية: التجارة الخارجية، التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة، المنهج الكمي القياسي.

* أستاذ، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

** مدرّس، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

*** طالب دراسات عليا (دكتوراه)، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

An Econometric Study of the Relationship Between Foreign Trade and Overall Capital Formation in the Industrial Sector

Dr. Noureddin Hermez[*]
Dr. Ali Ahmed[**]
Samee Shahrour[***]

ABSTRACT

The research aimed to study the relationship between Syrian foreign trade (exports and imports) and invested capital (total capital formation in the industrial sector) in the Syrian industrial sector during the period 2000-2019. The statistical program Eviews.10 was relied upon to analyze the data, the standard quantitative approach was used, and the time frame for the research was determined during the period 2000-2019.

The research found that there is a statistically significant relationship between Syrian foreign trade (exports and imports) and invested capital (total capital formation in the industrial sector) during the period 2000-2019, where exports directly affect invested capital and every one-unit change in exports. It leads to an increase of 0.059 units in the following year. Imports also negatively affect the invested capital, as every increase of one unit leads to a decrease of 0.024 in the invested capital.

Keywords: Foreign Trade, Capital Formation in the Industrial Sector, Econometric Quantitative Methodology.

[*]Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria.
[**]Lecturer, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria.
[***]Postgraduate student (PhD), Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria.

أولاً: المقدمة:

ترتبط التجارة الخارجية والاستثمار الصناعي ارتباطًا وثيقًا، حيث تُساهم التجارة الخارجية في توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار الصناعي، كما أنّ الاستثمار الصناعي يساهم في زيادة الصادرات وتحسين تنافسيتها في الأسواق العالمية.

ويتجلى دور التجارة الخارجية في دعم الاستثمار الصناعي من خلال توفير الموارد المالية اللازمة له، وذلك من خلال زيادة إيرادات الدولة من الضرائب الجمركية على الواردات والصادرات، وتوفير فرص العمل والدخل للمواطنين، مما يزيد من الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات الصناعية، بالإضافة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يعد مصدرًا مهمًا لتمويل الاستثمارات الصناعية.

كما يساهم الاستثمار الصناعي في دعم التجارة الخارجية من خلال زيادة الصادرات وتحسين تنافسيتها في الأسواق العالمية، وذلك من خلال إنتاج منتجات وطنية عالية الجودة تلبي احتياجات الأسواق العالمية، وخفض تكاليف الإنتاج، مما يزيد من القدرة التنافسية للمنتجات، بالإضافة إلى التوسع في الأسواق الخارجية من خلال من خلال إنشاء فروع للشركات الصناعية المحلية في دول أخرى.

ثانياً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أنّ ظروف الحرب على سورية وما رافقها من عقوبات اقتصادية مستمرة أدت تأثيرات إلى سلبية كبيرة على الاستثمار في قطاع الصناعة، تمثلت في انخفاض الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية المباشرة، نتيجة تدمير البنية التحتية الصناعية، بما في ذلك المصانع والمرافق الإنتاجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والموارد الخام، وضعف الطلب على المنتجات الصناعية السورية، بسبب انخفاض الدخل الفردي للمواطنين، وقد أدى ذلك إلى تراجع الإنتاج الصناعي السوري بشكل حاد بعد عام 2011، لكن وعلى الرغم من بعض المؤشرات على التعافي الاقتصادي في سورية، إلا أن الاستثمار الصناعي لا يزال يواجه تحديات كبيرة، بسبب عدم استقرار بيئة الاستثمار في القطاع الصناعي نتيجة العقوبات الاقتصادية على سورية. بناءً على ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

ما العلاقة بين التجارة الخارجية السورية وبين رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي السوري خلال الفترة 2000-2019.

ويتفرع عن هذا التساؤل السؤالين الآتين:

1- ما العلاقة بين الصادرات وبين رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي السوري خلال الفترة 2000-2019.

2- ما العلاقة بين الواردات وبين رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي السوري خلال الفترة 2000-2019.

ثالثاً: أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الآتي:

1- الدور الذي يؤديه القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وفي زيادة حصيلة الدولة من عائد الصادرات، وإسهامه في تخفيض العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات بإيجاد بدائل الواردات لمقابلة الاستهلاك المحلي (الطلب المحلي).

2- إنّ العلاقة الإيجابية بين التجارة الخارجية والتكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة يمكن أن تترجم في زيادة في الدخل القومي، وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات الصناعية، مما يدفع إلى زيادة الاستثمارات الصناعية؛ بالإضافة إلى زيادة عائدات الشركات الصناعية، مما يدفعها إلى زيادة الاستثمارات في الإنتاج؛ وإلى زيادة المنافسة في الأسواق العالمية، مما يدفع الشركات الصناعية إلى زيادة الاستثمارات في الابتكار والبحث والتطوير، من أجل تحسين جودة المنتجات وخفض تكاليف الإنتاج.

رابعاً: أهداف البحث:

هدف البحث إلى:

1- دراسة العلاقة بين صادرات التجارة الخارجية، وبين رأس المال المستثمر (مجمل التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة) في القطاع الصناعي السوري خلال الفترة 2000-2019.

2- دراسة العلاقة بين واردات التجارة الخارجية، وبين رأس المال المستثمر (مجمل التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة) في القطاع الصناعي السوري خلال الفترة 2000-2019.

خامساً: فرضيات البحث:

1- لا توجد علاقة دالة إحصائية بين صادرات التجارة الخارجية وبين رأس المال المستثمر (مجمل التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة) في القطاع الصناعي السوري خلال الفترة 2000-2019.

2- لا توجد علاقة دالة إحصائية بين واردات التجارة الخارجية وبين رأس المال المستثمر (مجمل التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة) في القطاع الصناعي السوري خلال الفترة 2000-2019.

سادساً: منهجية البحث:

تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظاهرة وتحليلها، وتفسير المعلومات التي تمّ الحصول عليها من المعطيات والبيانات الإحصائية المتوافرة في المجموعات الإحصائية، والاستفادة منها للوصول إلى تعميمات واستدلالات تشمل المجتمع محل البحث، وتمّ استخدام البرنامج الإحصائي Eviews.10 في تحليل البيانات، وتمّ استخدام الأساليب الإحصائية الآتية: اختبار جذر الوحدة والاستقرارية، واختبار جوهانسون للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ VECM ونموذج التكامل المشترك للعلاقة طويلة الأجل.

سابعاً: حدود البحث:

يقوم البحث على تحليل سلاسل زمنية سنوية للمتغيرات المدروسة (صادرات وواردات التجارة الخارجية، مجمل التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة) الخاصة بالجمهورية العربية السورية، للفترة الزمنية من عام 2000 ولغاية العام 2019 من بيانات المكتب المركزي للإحصاء، والمجموعات الإحصائية الصادرة عنه.

ثامناً: متغيرات البحث:

المتغيرات المستقلة: صادرات التجارة الخارجية EXT، واردات التجارة الخارجية IMP

المتغير التابع: مجمل التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة INV

تاسعاً: الدراسات السابقة:

1- دراسة (Umer & Alam, 2013) بعنوان:

Effect of Openness to Trade and FDI on Industrial Sector Growth: A Case Study for Pakistan.

تأثير الانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي: دراسة حالة لباكستان.

هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في باكستان خلال الفترة من 1965 إلى 2011، وقد استخدمت الدراسة أسلوب جوهانسون للتكامل المشترك نموذج متجه تصحيح الخطأ لتقدير كل من العلاقة قصيرة المدى والعلاقة طويلة المدى بين المتغيرات، وكشفت نتائج الدراسة أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان له تأثير إيجابي ومعنوي على نمو القطاع الصناعي في حين أنّ الانفتاح التجاري والتضخم كان له تأثير سلبي على نمو القطاع الصناعي في باكستان، كما وجدت الدراسة أنّ سعر الصرف الفعلي الحقيقي كان له تأثير ضئيل على نمو القطاع الصناعي على المدى الطويل في حين أنّ الفترة المتأخرة للقطاع الصناعي الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الفعلي الحقيقي والإجمالي المحلي الحقيقي كان لها تأثير إيجابي وهام على نمو القطاع الصناعي في المدى القصير، أيضاً كان للتضخم والانفتاح التجاري تأثير ضئيل على نمو الناتج الصناعي في باكستان على المدى القصير.

2- دراسة (Broadben etal, 2015) بعنوان:

United States International Trade Commission Trade, Investment, and Industrial Policies in India: Effects on the U.S. Economy.

التجارة والاستثمار والسياسات الصناعية في الهند: آثار على اقتصاد الولايات المتحدة.

هدفت الدراسة إلى فحص التجارة والاستثمار والسياسات الصناعية في الهند التي تقيد الصادرات والاستثمار في الولايات المتحدة، وتقدير آثار هذه السياسات على الولايات المتحدة بالشركات، والعاملين فيها، استخدم في هذه الدراسة ثلاثة من النهج التكميلية

لدراسة هذه القضايا: مسح الشركات الأمريكية التي تمارس نشاطاً تجارياً في الهند؛ التحليل الكمي للتأثيرات على الاقتصاد الأمريكي، بما في ذلك السمعة والعمل الميداني.

توصلت الدراسة إلى أنّ مجموعة واسعة من السياسات الهندية التقييدية أثرت سلباً على الشركات الأمريكية التي تعمل في الهند، وشملت حواجز هذه السياسة التعريفات الجمركية والإجراءات الجمركية وقيود الاستثمار الأجنبي المباشر، والقيود المفروضة على المحتوى الكلي، ومعاملة الملكية الفكرية، والضرائب والأنظمة المالية، وعدم اليقين التنظيمي، وغيرها، كما أنّ آثار هذه السياسات تختلف حسب القطاع (الشركات التي تقدم المنتجات الزراعية والمواد الغذائية، والخدمات المالية، وبعض المنتجات الصناعية)، بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية التي كانت الأكثر تضرراً من السياسات الهندية التقييدية، وأشارت نتائج المسح الإحصائي أنّ حصة الشركات الأمريكية المتضررة من جراء السياسات التقييدية ارتفع من 18.8% عام 2007 إلى 26.1% عام 2013 للقطاعات الفردية، هذه النتائج جعلت الشركات الأمريكية تفكر في استراتيجية للاستجابة لهذه القيود، وذلك بتوجيه موارد أقل للسوق الهندي.

3- دراسة حيدر (2016) بعنوان: أثر السياسات الصناعية في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2000-2015.

هدفت الدراسة إلى دراسة مفهوم وأهمية السياسات الصناعية والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما في الفكر الاقتصادي، والتعرف على واقع الصناعة والسياسة الصناعية في سورية، وبيان مدى تأثير السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي في سورية، وذلك من خلال دراسة أثر السياسات الصناعية على عوامل النمو الاقتصادي (الصادرات، الإنتاج، الاستثمار، التشغيل) وتقييم دورها في النمو الاقتصادي في سياق عملية الإصلاح الاقتصادي والبيئة السياسية الداخلية والخارجية. أظهرت النتائج أنّ السياسات الصناعية الداعمة للقطاع الصناعي والصادرات الصناعية (وبشكل خاص لقطاعي صناعة الغزل والنسيج والجلود وقطاع صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ)، والداعمة أيضاً للانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي دور في زيادة إنتاج وصادرات الصناعة التحويلية، حيث كان هناك تطور مستمر في إنتاج الصناعة التحويلية إلا أنّ مساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي لم تتجاوز خمس هذا الإنتاج، أما بالنسبة لصادرات

الصناعة التحويلية، فقد ارتفعت نسبة مساهمتها بإجمالي قيمة الصادرات السورية من حوالي 21% خلال الفترة 2000–2005 إلى حوالي 50% منذ عام 2006 وحتى العام 2010.

4- دراسة عبد الرزاق (2017) بعنوان: أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الدول النامية بالتطبيق على صناعة السكر في السودان في الفترة 1987-1997.

هدفت الدراسة إلى دراسة مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الدول النامية بصفة عامة والسودان بصفة خاصة، وكيف يمكن تطوير قطاع الصناعة في السودان لمواجهة تحديات تحرير التجارة الخارجية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بهدف تحليل الأوضاع الاقتصادية لقطاعي التجارة الخارجية والصناعية في الدول النامية بصفة عامة والسودان بصفة خاصة، واستخدم المنهج التاريخي والبياني لوصف طبيعة المتغيرات التي تحدث في قطاع صناعة السكر في السودان. وخلصت الدراسة إلى نتائج هامة منها أنّ الدول النامية تسعى من خلال تحرير التجارة الخارجية للاندماج في الاقتصاد العالمي للاستفادة من مزايا تحرير التجارة الخارجية إلا أنّ هذه الدول لم تستفيد من تحرير التجارة الخارجية خاصة قطاع الصناعة لأنها تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية الزراعية. أيضاً إنّ تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى نقل التكنولوجيا وإعادة هيكلة البنى التحتية للدول النامية وعدم مطابقة الجودة والمواصفات القياسية ومعايير جودة المنتجات الصناعية وفق المعايير العالمية في السودان، وإنّ صناعة السكر في السودان تأثرت بتحرير التجارة الخارجية، حيث ازداد استيراد السكر في السودان مما أدى إلى العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

5- دراسة (Nwosa, 2018) بعنوان:

Foreign Direct Investment in Nigeria: Its Role and Importance in Industrial Sector Growth.

الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا: دوره وأهميته في نمو القطاع الصناعي.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي في نيجريا للفترة الممتدة من 1970 إلى 2016، وقد استخدمت الدراسة تقنية نمذجة تصحيح

الأخطاء وأظهرت نتائج الدراسة أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثير سلبي ومعنوي على التصنيع في نيجريا، وخلصت الدراسة إلى أنّ دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي النيجيري كان ضاراً بدلاً من تعزيزه، وبالتالي أوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة الفيدرالية بنقل تركيزها وتوجهاتها السياسية من قطاع النفط إلى القطاع الصناعي لأنّ هذا سوف يجذب انتباه المستثمرين الأجانب إلى القطاع الصناعي.

6- دراسة (سارة، 2021) بعنوان: أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة من 2000-2019.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وأداء القطاع الصناعي، وذلك من خلال دراسة قياسية ارتكزت على بناء نموذج قياسي لتحديد تأثير درجة الانفتاح التجاري وسعر الصرف والواردات على تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة من (2000-2019)، أشارت النتائج التجريبية إلى وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لمؤشر الانفتاح التجاري على القيمة المضافة للقطاع الصناعي، ومع ذلك فإنّ تأثير سعر الصرف والواردات كان سلبي.

بعد استطلاع مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت التجارة الخارجية والاستثمار بشكل عام والاستثمار الصناعي بشكل خاص، يلاحظ أنّ الدراسة الحالية تركز على طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية في سورية ومجمل التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعي، وذلك لمعرفة درجة تأثر طرفي التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) في رأس المال المستثمر الصناعي، وذلك خلال فترة زمنية تميزت بعدم الاستقرار نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية منذ عام 2011.

عاشراً: النتائج والمناقشة:

المرحلة الاستكشافية للبيانات: وتتضمن الخصائص التي تتصف بها البيانات محل الدراسة، وتشمل:

الجدول (1) أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	إجمالي الواردات	إجمالي الصادرات	التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة
	IMP	EXT	INV
عدد المشاهدات	20	20	20
المتوسط الحسابي	1118343	438703.8	70650.20
الانحراف المعياري	957620	271102.9	30985
أكبر قيمة	3019922	1138890	145484
أدنى قيمة	187353	174933	20015
التفلطح	2.818354	4.154657	3.878928
الالتواء	1.087215	1.361682	0.878928
Jarque-Bera	3.967616	7.291620	2.944209
(Prob)	0.137544	0.026100	0.229442

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يبين الجدول (1) أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية اختبار التوزيع الطبيعي أكبر من مستوى معنوية 0.01 لمتغيرات البحث، وبالتالي جميع متغيرات البحث تتوزع وفق التوزيع الطبيعي، حيث أنّ معظم الاختبارات الإحصائية تقوم على افتراض التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث، كما نلاحظ أنّ قيم التفلطح والالتواء للمتغيرات قريبة من نسب التوزيع الطبيعي مما يدل على النمو المستقر لمتغيرات البحث وعدم وجود قيم متطرفة مؤثرة على شكل التوزيع.

بلغ متوسط الصادرات الإجمالي لسورية 438703.8 مليون ليرة خلال الفترة المدروسة، وبلغت أكبر قيمة (1138890) مليون ليرة عام 2019 مع تحسن الإنتاج المحلي وتوثيق العلاقات التجارية مع دول الشرق، بينما بلغ متوسط الواردات تقريباً ثلاثة أضعاف متوسط الصادرات بمقدار (1118343) مليون ليرة، وذلك لسد نقص حاجة السوق المحلية نتيجة تعطل الكثير من القطاعات الاقتصادية. أما بالنسبة للاستثمار في قطاع الصناعة (مجمل التكوين الرأسمالي) فنجد أنّ قيمه متواضعة خلال الفترة المدروسة بمتوسط

70650 مليون ليرة سورية، حيث أنّ المتغير لم يتطور بالشكل المطلوب مع الفرق الصغير بين أدنى وأكبر قيمة.

اختبار الاستقرارية: يُعدّ اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من أهم مراحل بناء النموذج القياسي، وذلك بسبب أنّ وجود جذر الوحدة في البيانات يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية بما يتعلق بالخصائص التقاربية للمقدرات أو حتى باعتبار النموذج المقدر زائفاً، ولتكون السلسلة الزمنية مستقرة يجب أن يتحقق ما يلي:

1- المتوسط ثابت ومستقل عن الزمن من أجل كل لحظة، $E(X_t) = \mu$.

2- التباين ثابت ومستقل عن الزمن من أجل كل لحظة، $Var\ (X_t) = \ \sigma^2$.

3- التباين المشترك وعدم ارتباط المشاهدات الحالية والسابقة،

$$Cov\ (X_t, X_{t+h}) = f(h)$$

تبين من خلال التحليل الوصفي للمتغيرات، أنَ لها اتجاه عام، أي تتطور عبر الزمن فهي متغيرات غير مستقرة، وللتأكد من أنَها غير مستقرة ومعرفة درجة استقرارها نستخدم اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، ومنها اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller) (A.D.F, 1981)، حيث اقترح العالمان ديكي وفوللر ثلاثة نماذج لتوصيف السلسلة الزمنية موضوع البحث:

النموذج الأول هو نموذج بدون ثابت **(C)** وبدون اتجاه عام (t) الذي يُعطى بالعلاقة:

$$\Delta X_t = \alpha X_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} \gamma_i\, \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t \qquad (1)$$

النموذج الثاني مع ثابت **(C)** وبدون اتجاه عام (t) الذي يُعطى بالعلاقة:

$$\Delta X_t = \alpha X_{t-1} + C + \sum_{j=1}^{p} \gamma_i\, \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t \qquad (2)$$

النموذج الثالث مع ثابت **(C)** ومع اتجاه عام (t) ويُعطى بالعلاقة:

$$\Delta X_t = \alpha X_{t-1} + C + \delta t + \sum_{j=1}^{p} \gamma_i\, \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t \qquad (3)$$

حيث:

$(\Delta X_t = X_t - X_{t-1})$(مستوى الفرق الأول للمتغير X_t، ε_t: حد الخطأ العشوائي).

p: درجة إبطاء المتغير للتخلص من الارتباط الذاتي لحد الخطأ العشوائي. ولتحديدها يتم عادةً استخدام معايير مثل (Akaike, Schwarz)، ووفقاً لذلك نختبر الفرضية:

$H_0: \alpha = 0$ (السلسة الزمنية غير مستقرة).

$H_1: \alpha < 0$ (السلسة الزمنية مستقرة).

تتلخص منهجية استقرارية السلاسل الزمنية بدءاً من النموذج (3)، ففي حال معنوية القاطع والاتجاه العام نتخذ قرار الاستقرارية أو عدمها بالاعتماد على نموذج رقم (3)، وفي حال عدم معنوية القاطع أو الاتجاه العام ننتقل إلى النموذج رقم (2)، ففي حال معنوية الثابت نتخذ قرار الاستقرارية بالاعتماد على نموذج رقم (2)، وفي حال عدم معنوية الثابت نعتمد في اتخاذ قرار الاستقرارية على نموذج رقم (1).

أ- استقرارية سلسلة الصادرات EXT:

يبين الجدول الآتي تقدير النموذج (3) لسلسة الصادرات EXT:

الجدول (2) تقدير النموذج (3) لاختبار استقرارية EXT

Null Hypothesis: EXT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.813794	0.9459
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXT)
Method: Least Squares
Date: 05/10/22 Time: 16:45
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXT(-1)	-0.172692	0.212207	-0.813794	0.4277
C	18574.46	113744.6	0.163300	0.8723
@TREND("2000")	9938.550	8339.797	1.191702	0.2508

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يبين الجدول (2) أنّ متغير الاتجاه والقاطع غير معنوي عند مستوى معنوية 0.05، وبالتالي لا نستطيع الاعتماد على هذا النموذج في الحكم على استقرارية المتغير ونقوم بتقدير النموذج (2):

الجدول (3) تقدير النموذج (2) لاختبار استقرارية EXT

Null Hypothesis: EXT has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.548262	0.8605
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(EXT) Method: Least Squares Date: 05/10/22 Time: 16:48 Sample (adjusted): 2001 2019 Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXT(-1)	-0.114627	0.209074	-0.548262	0.5906
C	94626.34	95311.15	0.992815	0.3347

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يبين الجدول (3) أنه وعند مستوى دلالة 0.05، نجد عدم معنوية القاطع وبالتالي نقوم بتقدير النموذج رقم (1):

الجدول (4) تقدير النموذج (1) لاختبار استقرارية EXT

Null Hypothesis: EXT has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.692594	0.8565
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يبين الجدول (4) أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار (Prob = 0.856) أكبر من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي لا نستطيع أن نرفض الفرضية العدم ونجد أنّ سلسلة

EXT غير مستقرة في مستواها الأصلي، وبالتالي نقوم بأخذ الفرق الأول (1 Difference) لسلسلة (EXT= D(EXT)):

الجدول (5) تقدير النموذج بالفرق الأول لاختبار استقرارية EXT

Null Hypothesis: D(EXT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.626641	0.0011
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يبين الجدول (5) أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار (Prob = 0.001) أصغر من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نستطيع أن نرفض الفرضية العدم ونستنتج أنّ سلسلة الصادرات الإجمالية مستقرة عند الفرق الأول (1 Difference).

ب- استقرارية سلسلة الواردات IMP:

يبين الجدول الآتي تقدير النموذج (3) لسلسة الواردات IMP:

الجدول (6) تقدير النموذج (3) لاختبار استقرارية IMP

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.277858	0.8621
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IMP)
Method: Least Squares
Date: 05/12/22 Time: 08:29
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP(-1)	-0.189848	0.148567	-1.277858	0.2195
C	-83796.68	133722.5	-0.626646	0.5397
@TREND("2000")	42460.51	23087.35	1.839124	0.0845

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يبين الجدول (6) أنّ متغير الاتجاه والقاطع غير معنوي عند مستوى معنوية 0.05، وبالتالي لا نستطيع الاعتماد على هذا النموذج في الحكم على استقرارية المتغير ونقوم بتقدير النموذج (2):

الجدول (7) تقدير النموذج (2) لاختبار استقرارية IMP

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.698364	0.9886
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IMP)
Method: Least Squares
Date: 05/12/22 Time: 08:31
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP(-1)	0.051747	0.074098	0.698364	0.4944
C	94328.18	98450.69	0.958126	0.3514

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يبين الجدول (7) أنه وعند مستوى دلالة 0.05 عدم معنوية القاطع، وبالتالي نقوم بتقدير النموذج رقم (1):

الجدول (8) تقدير النموذج (2) لاختبار استقرارية IMP

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.243687	0.9912
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يبين الجدول (8) أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار (Prob = 0.9912) أكبر من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي لا نستطيع أن نرفض الفرضية العدم ونجد أنّ سلسلة

IMP غير مستقرة في مستواها الأصلي، وبالتالي نقوم بأخذ الفرق الأول (1 Difference) لسلسلة (IMP= D(IMP)):

الجدول (9) تقدير النموذج في الفرق الأول لاختبار استقرارية IMP

Null Hypothesis: D(IMP) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.612748	0.0164
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يبين الجدول (9) أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار (Prob = 0.0164) أصغر من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نستطيع أن نرفض الفرضية العدم ونستنتج أنّ سلسلة الواردات الإجمالية مستقرة عند الفرق الأول (1 Difference).

ج- استقرارية سلسلة رأس المال المستثمر (مجمل التكوين الرأسمالي) INV:

يبين الجدول الآتي تقدير النموذج (3) لسلسة رأس المال المستثمر INV:

الجدول (10) تقدير النموذج (3) لاختبار استقرارية INV

Null Hypothesis: INV has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.475167	0.8020
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(INV) Method: Least Squares Date: 05/13/22 Time: 20:35 Sample (adjusted): 2001 2019 Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)	-0.321540	0.217968	-1.475167	0.1596
C	16607.68	17405.32	0.954173	0.3542
@TREND("2000")	990.8745	1052.003	0.941893	0.3603

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يبين الجدول (10) أنه، وعند مستوى دلالة 0.05 عدم معنوية القاطع والاتجاه العام، وبالتالي نقوم بتقدير النموذج رقم (2):

الجدول (11) تقدير النموذج (2) لاختبار استقرارية INV

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.566444	0.1187
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INV)
Method: Least Squares
Date: 05/13/22 Time: 20:55
Sample (adjusted): 2003 2019
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)	-1.000210	0.389726	-2.566444	0.0235
D(INV(-1))	0.742901	0.388104	1.914180	0.0779
D(INV(-2))	0.712139	0.318291	2.237386	0.0434
C	68089.93	25436.39	2.676871	0.0190

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يبين الجدول (11) أنه، وعند مستوى دلالة 0.05، معنوية القاطع وبالتالي نستطيع اتخاذ قرار الاستقرارية بالاعتماد على النموذج (2) ونجد أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى معنوية 0.05 ومنه لا نستطيع رفض الفرضية العدم ونستنتج أنّ السلسلة غير مستقرة في المستوى وبالتالي نقوم بأخذ الفرق الأول (1 Difference) لسلسلة (INV= D(INV)):

الجدول (12) تقدير النموذج عند الفرق الأول لاختبار استقرارية INV

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.519636	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يبين الجدول (12) أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار (Prob = 0.0001) أقل من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نستطيع أن نرفض الفرضية العدم ونستنتج أنّ سلسلة رأس المال المستثمر مستقرة عند الفرق الأول (1 Difference).

بناءً على ما سبق، نجد أنّ جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، وبالتالي هناك احتمال لوجود علاقة طويلة الأجل حسب جوهانسن، وبالتالي نختبر الأثر ونحدد علاقات التكامل المشترك الموجودة:

الجدول (13) اختبار التكامل المشترك حسب جوهانسن

Date: 05/14/22 Time: 08:43
Sample (adjusted): 2003 2019
Included observations: 17 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: INV EXT IMP
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.804089	39.50670	29.79707	0.0028
At most 1	0.480646	11.79509	15.49471	0.1670
At most 2	0.037922	0.657209	3.841466	0.4175

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يبين الجدول (13) أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار معنوية عند مستوى دلالة 0.05 فقط عند None وبالتالي عدد علاقات التكامل المشترك هو (1) من المتغيرات التجارة الخارجية المحددة إلى رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي، نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM ونموذج التكامل المشترك للعلاقة طويلة الأجل ونحصل على النتائج التالية:

نلاحظ من نتائج النموذج المبين في الجدول (14) أنّ النموذج يفسر حوالي 53% من التغيرات في المتغير التابع، وأنّ النموذج ذو دلالة إحصائية حيث:

$$F_{\text{المحسوبة}} = 3.69 > F^{\alpha=0.05}_{\text{الجدولية}} = 2.82$$

كما أنّ معامل تصحيح الخطأ (CointEq= −0.124) معنوي وسالب، أي أنَ المتغيرات تقترب من بعضها لتحقيق التوازن في الأجل الطويل، ويمكن تفسير النتيجة على أنَ

حوالي 12% من الأخطاء في الأجل القصيرة، يتم تصحيحها في واحدة الزمن (بيانات سنوية)، للانتقال إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، وهي تدل على سرعة تكيف عالية. أيّ أنّ تطور الصادرات والواردات الإجمالية يمكن أنّ يؤدي خلال الأجل الطويل إلى تطور في مجمل التكوين الرأسمالي لقطاع الصناعي في سورية.

الجدول (14) تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates
Date: 05/14/22 Time: 08:42
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjust...
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
INV(-1)	1.000000
EXT(-1)	0.059692 (0.05213) [1.14508]
IMP(-1)	-0.024800 (0.01342) [-1.84818]
C	-67013.58
Error Correction:	**D(INV)**
CointEq1	-0.124880 (0.20160) [-0.61944]
D(INV(-1))	-0.148811 (0.23058) [-0.64538]
D(EXT(-1))	0.014796 (0.03186) [0.46442]
D(IMP(-1))	0.055648 (0.02381) [2.33757]
C	-4832.616 (5711.40) [-0.84614]
R-squared	0.531850
Adj. R-squared	0.387804
Sum sq. resids	5.15E+09
S.E. equation	19907.75
F-statistic	3.692226
Log likelihood	-200.7917
Akaike AIC	22.86574
Schwarz SC	23.11306
Mean dependent	3747.167
S.D. dependent	25443.52

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

جودة التمثيل للنموذج:

للتحقق من جودة التمثيل للنموذج نقوم باختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality) باستخدام برنامج EViews10 ونحصل على النتائج التالية:

الجدول (15) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	4.551494	2	0.1027

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يبين الجدول (15) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار (Prob = 0.102) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي لا نستطيع رفض فرضية العدم، نستنتج أنّ قيم البواقي موزعة وفق التوزيع الطبيعي. ولاختبار فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم البواقي (Autocorrelation) نستخدم اختبار Correllegram (دالة الارتباط):

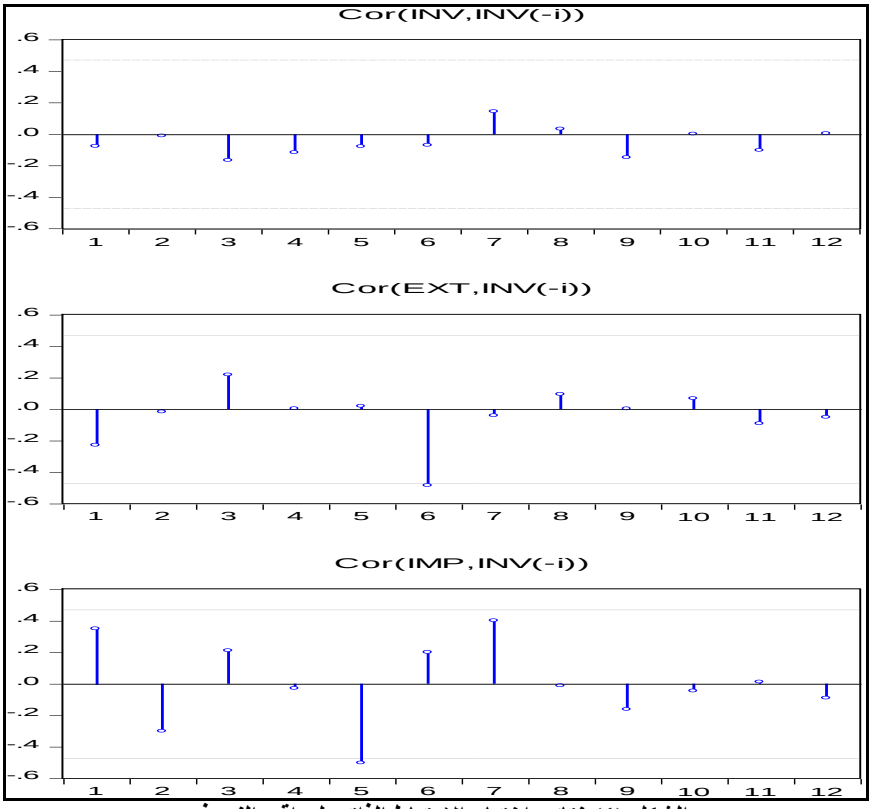

الشكل (1) نتائج اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج

يبين الشكل (1) أنّ خطوط الارتباط تقع داخل القيم الحرجة لجميع فترات الإبطاء، وبالتالي لا نستطيع أن نرفض الفرضية العدم، ونستنتج عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم البواقي. نختبر فرضية ثبات التباين ونحصل على النتائج التالية:

الجدول (16) اختبار تجانس التباين للبواقي

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Includes Cross Terms)
Date: 05/14/22 Time: 09:02
Sample: 2000 2019
Included observations: 18

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
102.9061	84	0.0789

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يبين الجدول (16) أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نستطيع أن نرفض الفرضية العدم، ونستنتج عدم وجود مشكلة تجانس تباين في بواقي النموذج، ولاختبار فرضية عدم وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي (استقرار البواقي (Stationarity)) نستخرج سلسلة البواقي ونقوم بتطبيق منهجية اختبار ديكي فولر المطور (ADF) ونحصل على النتائج التالية:

الجدول (17) نتائج اختبار استقرارية البواقي

Group unit root test: Summary
Series: RESID01, RESID02, RESID03
Date: 05/14/22 Time: 09:02
Sample: 2000 2019
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.63310	0.0000	3	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	55.1176	0.0000	3	50
PP - Fisher Chi-square	62.2769	0.0000	3	51

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يبين الجدول أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار (Prob = 000) وهي أصغر من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نستطيع أن نرفض الفرضية العدم ونجد أن سلسلة البواقي مستقرة في المستوى.

وفقاً لما سبق، نستطيع فرضية البحث (الصفرية) والقائلة بعدم وجود علاقة دالة إحصائية بين التجارة الخارجية السورية (الصادرات والواردات)، وبين رأس المال المستثمر (مجمل التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة) في القطاع الصناعي السوري خلال الفترة 2000–2019، ونقبل الفرضية البديلة، ونستنتج وجود علاقة دالة إحصائية بين التجارة الخارجية السورية (الصادرات والواردات)، وبين رأس المال المستثمر (مجمل التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة) في القطاع الصناعي السوري خلال الفترة 2000–2019، حيث تؤثر الصادرات بشكل طردي في رأس المال المستثمر وكل تغير بمقدار وحدة واحدة في الصادرات يؤدي إلى ارتفاع بمقدار 0.059 وحدة في السنة التالية، كما تؤثر الواردات بشكل سلبي في رأس المال المستثمر حيث أنه كل زيادة بمقدار وحدة واحدة يؤدي لانخفاض بمقدار 0.024 في رأس المال المستثمر.

نتائج البحث:

1- بلغ متوسط الصادرات الإجمالي لسورية (438703.8) مليون ليرة خلال الفترة المدروسة، وبلغت أكبر قيمة (1138890) مليون ليرة عام 2019 مع تحسن الإنتاج المحلي وتوثيق العلاقات التجارية مع دول الشرق، بينما بلغ متوسط الواردات تقريباً ثلاثة أضعاف متوسط الصادرات بمقدار (1118343) مليون ليرة، وذلك لسد نقص حاجة السوق المحلية نتيجة تعطل الكثير من القطاعات الاقتصادية. أما بالنسبة للاستثمار في قطاع الصناعة (مجمل التكوين الرأسمالي) فنجد أنّ قيمه متواضعة خلال الفترة المدروسة بمتوسط 70650 مليون ليرة سورية، حيث أنّ المتغير لم يتطور بالشكل المطلوب خلال فترة الحرب بسبب عدم استقرار بيئة الاستثمار في القطاع الصناعي نتيجة العقوبات الاقتصادية على سورية.

2- وجود علاقة دالة إحصائية بين التجارة الخارجية السورية (الصادرات والواردات)، وبين رأس المال المستثمر (مجمل التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة) في القطاع الصناعي السوري خلال الفترة 2000-2019، حيث تؤثر الصادرات بشكل طردي في رأس المال المستثمر وكل تغير بمقدار وحدة واحدة في الصادرات يؤدي إلى ارتفاع بمقدار 0.059 وحدة في السنة التالية، كما تؤثر الواردات بشكل سلبي في رأس المال المستثمر حيث أنه كل زيادة بمقدار وحدة واحدة يؤدي لانخفاض بمقدار 0.024 في رأس المال المستثمر.

مقترحات البحث:

أولاً: تعزيز الصادرات من خلال:

1- دعم المنتجات ذات القيمة المضافة العالية: وذلك من خلال تخصيص حوافز ضريبية ودعم مالي للمنتجات ذات القيمة المضافة العالية لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، ودعم البحث والتطوير لتعزيز ابتكار المنتجات وتطوير تقنيات الإنتاج.

2- فتح أسواق جديدة: وذلك من خلال المشاركة في المعارض التجارية الدولية والترويج للمنتجات السورية في الخارج، وإبرام اتفاقيات تجارية مع دول جديدة لتعزيز الوصول إلى الأسواق الخارجية، وتحسين البنية التحتية اللوجستية لتسهيل تصدير المنتجات.

3- تعزيز قدرات الشركات المصدرة: وذلك من خلال تقديم برامج تدريبية للشركات المصدرة حول متطلبات الأسواق العالمية وطرق التسويق الفعالة، ومساعدة الشركات المصدرة في الحصول على شهادات الجودة والمعايير الدولية، ودعم الشركات المصدرة في تكوين علاقات تجارية مع شركاء دوليين.

ثانياً: خفض الواردات، وذلك من خلال:

1- دعم الإنتاج المحلي: وذلك من خلال تقديم حوافز ضريبية ودعم مالي للمنتجات المحلية لتعزيز قدرتها التنافسية مع المنتجات المستوردة، وحماية الصناعات المحلية من

المنافسة غير العادلة من خلال فرض رسوم جمركية على الواردات، ودعم المشاريع التي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية.

2- تعزيز كفاءة الاستهلاك: وذلك من خلال نشر الوعي حول أهمية شراء المنتجات المحلية ودعم الاقتصاد الوطني، وتشجيع المستهلكين على ترشيد استهلاكهم للسلع غير الأساسية، ودعم برامج إعادة التدوير وإعادة الاستخدام للحد من الاعتماد على الواردات.

ثالثاً، جذب الاستثمارات، وذلك من خلال:

1- تحسين بيئة الاستثمار: وذلك من خلال تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتسهيل عملية الاستثمار في سورية، وضمان الاستقرار السياسي والأمني لجذب المستثمرين الأجانب، وتوفير بنية تحتية متطورة وخدمات أساسية لخدمة المستثمرين.

2- ترويج الفرص الاستثمارية: وذلك من خلال المشاركة في المؤتمرات الاستثمارية الدولية للترويج لفرص الاستثمار في سورية.

4- العمل على إصدار قانون استثمار يلبي طموحات المستثمرين، ويعمل على تشجيع الصناعيين الذين غادروا البلاد أو نقلوا منشآتهم إلى الخارج على العودة وتقديم التسهيلات اللازمة لهم في هذا المجال.

5- إعادة توطين وتحديث وتطوير المنشآت الصناعية العامة والخاصة من خلال إقامة وتوسيع مناطق صناعية جديدة وتشجيع المنشآت غير النظامية للانتقال إليها.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1- حيدر، طارق 2016- أثر السياسات الصناعية في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2000-2015، رسالة ماجستير في الاقتصاد العام، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

2- سارة، بوعدلة 2021- أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة من 2000-2019، مجلة العلوم التجارية، المجلد (20)، العدد (1)، 263-284.

3- عبد الرزاق، آلاء عبد السلام 2017- أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الدول النامية بالتطبيق على صناعة السكر في السودان في الفترة 1987-1997، رسالة ماجستير، جامعة الرباط الوطنية، السودان.

1- Haider, Tariq 2016- The impact of industrial policies on economic growth in Syria during the period 2000-2015, Master's thesis in Public Economics, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.

2- Sarah, Bouadla 2021- The impact of foreign trade liberalization on the industrial sector in Algeria: an econometric study for the period from 2000-2019, Journal of Commercial Sciences, Volume (20), Issue (1), 263-284.

3- Abdel Razzaq, Alaa Abdel Salam 2017- The impact of foreign trade liberalization on the industrial sector in developing countries as applied to the sugar industry in Sudan in the period 1987-1997, Master's thesis, Rabat National University, Sudan.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

4- Broadben, M., Meredith, A. Pinkert, Dean, A. Williamson, Irving, S. Johanson, David K. Schmidtlein, Rhonda. Laney, Karen. Hall, Keith 2015- United States International Trade Commission Trade, Investment, and Industrial Policies in India: Effects on the U.S. Economy. December 2014 Corrected version issued January 2015 Publication Number: 4501 Investigation Number: 332-543.

5- Nwosa, Philip Ifeakachukwu, 2018- Foreign Direct Investment in Nigeria: Its Role and Importance in Industrial Sector Growth" AUDOE, Vol. 14, no. 2/2018, Special Issue, 41-52.

6- Umer, Faiza; Alam, Shaista 2013- Effect of Openness to Trade and FDI on Industrial Sector Growth: A Case Study for Pakistan the Romanian Economic Journal, Year XVI no. 48, pp 179-198,2013.